



**مسلسلات**  
**حرفت الواقع**  
**التركي والعرب**  
**يقلدونها**

كص 14



**رشيد كازا**  
**رجل العلاقات**  
**الجزائرية -**  
**الأميركية الخفية**

كص 8



**العاهل المغربي**  
**يفتح البرلمان**  
**بخارطة طريق**  
**للمرحلة الجديدة**

كص 5.2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 10/10/2021  
03 ربيع الأول 1443  
السنة 44 العدد 12205  
Sunday 10/10/2021  
44th Year, Issue 12205

# العرب

## المرزوقي يهاجم الغنوشي ويعرض نفسه كلسان لمعارض قيس سعيد

تونس - لا يفوت الرئيس التونسي الأسبق محمد المنصف المرزوقي الفرصة لتوجيه رسائل خاصة إلى رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ويطلب باستقالته من رئاسة البرلمان وتعويضه بشخص آخر، في موقف قال مراقبون إنه يظهر الخلاف بين الحليفين السابقين بسبب ضعف الدعم الذي قدمته النهضة للمرزوقي في انتخابات 2014. واقترح المرزوقي "عودة البرلمان وتحتي رئيسته الحالي (الغنوشي) لفائدة رئيس أو رئيسة بإجماع كل الأطراف السياسية، واستقالة قيس سعيد أو إقالته". وقال متابعون للشأن التونسي إن المرزوقي رغم أنه يتحرك ضمن مربع داعمي الإسلام السياسي إقليميا ويظهر باستمرار على وسائل إعلام قطرية إلا أنه دأب على انتقاد الغنوشي وحركة النهضة، لافتين إلى أن الرئيس الأسبق المتحدة الخطة الفرنسية لخفض وجود المثير للجدل يريد استثمار اللحظة الصعبة لحليفه السابق من أجل تقديم نفسه كلسان حال معارضي قيس سعيد. ويعيش الغنوشي أزمة مضاعفة في الداخل، الأولى تتعلق بخسارة نفوذه السابق، حيث لعب دورا محوريا في تشكيل الحكومات المختلفة، وصار قبلة الباحثين عن مواقع في السلطة. لكن الآن الوضع مختلف، إذ بات الغنوشي بمثابة ماض بالنسبة إلى ما بعد الخامس والعشرين من يوليو، فلا قيس سعيد فتح أمامه فرصة الحوار، ولا الطبقة السياسية مدت له اليد للإنقاذ. أما الثانية فتتعلق بالأزمة الداخلية الحادة داخل حركة النهضة والاستقلالات المتتالية الراضية لاستمرار الغنوشي على رأس الحركة، وتحمله مسؤولية الإخفاقات المتتالية التي تعيشها. ويريد المرزوقي أن يستثمر هذه الأزمة للعودة إلى الواجهة، ليس بالنسبة إلى التونسيين الذين خبروه ومن الصعب أن يقبلوا أي دور مستقبلي له، ولكن لدى من يزعجون من إجراءات قيس سعيد ويريد مواجهتها خارج تونس وخصوصا في الغرب. وبعد استفاد ورقة الإسلاميين عموما، والغنوشي على وجه الخصوص، فهؤلاء يحتاجون "علمانيا" وبمسئولية رئيس سابق لمنح أي موقف زخما. ويرى الباحث محمد نوبيل أن "موقف المرزوقي من الغنوشي يعود لسببين: الأول يتعلق بالوضع الداخلي وخاصة عدم قدرة النهضة على القيام بردة فعل قوية على قرارات الرئيس قيس

سعيد، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أزمة النهضة الداخلية وانشقاق قيادات وازنة في التنظيم على غرار عبد اللطيف المكسي وسيمير ديلو ومحمد بن سالم دون أن ننسى ذهاب القضاء في تفعيل قرار دائرة المحاسبات وبالتالي انتهاء حركة النهضة بشكلها القديم وخروج الغنوشي من الباب الصغير". وأضاف نوبيل في تصريح لـ "العرب" أن "السبب الثاني متعلق بالوضع الإقليمي والدولي، فالمرزوقي تأكد أن الخارج لن يعود مرة أخرى للتعويل على حركة النهضة في تونس وبالتالي حسم المرزوقي موقفه من الحركة وشيخها نهائيا وهو يحاول بكل الطرق طرح نفسه بديلا جديدا على الداخل والخارج". وسبق أن وصف المرزوقي حركة النهضة بأنها "جزء من خراب البلاد"، وذراع من أذرع "الثورة المضادة"، كاشفا عن أنه تفاجأ عندما استمع في وقت سابق إلى الغنوشي، وهو يدعو إلى التصويت لصالح زعيم الثورة المضادة (الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي)، ثم تحالف فيما بعد مع الأحزاب الفاسدة، ورموز الفساد".



محمد نوبيل  
المرزوقي يطرح نفسه بديلا جديدا على الداخل والخارج

وأكد الناطق باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي أن المنصف المرزوقي يحاول طرح نفسه كواجهة جديدة لمنظومة الربيع العربي، فهو وغيره من جماعات هذا الربيع أصبحوا يرون أن الغنوشي بات عبئا عليهم. وأوضح النابتي في تصريح لـ "العرب" أن "المرزوقي وغیره من الجماعات يرون أن تغيير الغنوشي قد يحدث نوعا من المقبولية لدى الشارع التونسي (ولهذا) والمرزوقي يحاول ترشيح نفسه كبديل". وكان المرزوقي حليفا لحركة النهضة وتقلد منصب رئيس للجمهورية ليس بالانتخاب الشعبي المباشر وإنما بتوافقات مع الحركة في فترة الترويكا.

## تركيا تدخل المنافسة في مالي للرد على صفقة فرنسا شرق المتوسط

تجاوز تركي - روسي في مالي يستفيد من التوتر بين باماكو وباريس



مناطق النفوذ تتغير

وتصاعد التوتر بشكل غير مسبوق منذ بدء العملية الفرنسية في 2013 عندما وصف رئيس الوزراء المالي في الخامس والعشرين من سبتمبر على منبر الأمم المتحدة الخطة الفرنسية لخفض وجود عسكريها بـ "التخلي في أوج العملية". ولم يتقبل المسؤولون الفرنسيون هذه الكلمات بسهولة. وجاء رد الرئيس الفرنسي الذي أعلن أن شرعية الحكومة المالية "معدومة ديمقراطيا" واتهم القادة بعدم العمل منذ أشهر، وهذا ما لم يتقبله المسؤولون الماليون. ومثل هذا منزعجا قاد إلى استدعاء مالي للوجود الروسي سواء بشكل مباشر من خلال صفقة المروحيات أو مقنن من خلال مجموعة فاغنر. ومنذ أسبوع، تسلم وزير الدفاع في مالي الكولونيل ساديو كامارا أربع مروحيات عسكرية مع مجموعة فاغنر بـ "مصادقة هذا الشريك وجديته والذي لطالما استجاب لنا". من جهتها، قالت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي "إذا أمرت السلطات المالية عقدا مع مجموعة فاغنر فسيخبر ذلك قلقا بالغا وسيكون مناقضا لكل ما قمنا به على مدى سنوات وكل ما نسعى للقيام به دعما لبلدان منطقة الساحل".

ويبدو أن عرض المجلس العسكري المالي المقدم للاتراك سيوفر مبررا إضافيا لتلك المخاوف خاصة من فرنسا التي تجد صعوبة في الخروج من مستنقع الحرب على المجموعات المتشددة، وتحاول أن تجد مخرجا برعاية تحالف إقليمي للحرب على الإرهاب بالشبه الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق، لكن دول المنطقة رأت في ذلك تراجعا من فرنسا عن تعهداتها، وأنها ستترك المنطقة تواجه صيرها بمفردها، ولذلك بدأت دول مثل مالي وتشاد تبحث عن بدائل بالتوجه إلى روسيا وتركيا. وتكافح باريس للحفاظ على نفوذها في أفريقيا التي تمثل تاريخيا موقعا حيويا بالنسبة إلى مصالحها، لكنها تواجه في السنوات الأخيرة صعوبات كثيرة بسبب تعدد خصومها، وخاصة المجموعات الجهادية في غرب أفريقيا، والتي اكتسبت خبرات قتالية وقدرة على التحرك والمناورة. وقال مايفغا إنه بالرغم من وعود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإنهاء الإرهاب في مالي فإن العكس هو ما حدث، إذ كان وجود الإرهابيين قبل ثماني سنوات منحصرا في شمالي البلاد أما الآن فقد أصبحوا يسيطرون على ثلثي مساحة مالي.

الاستراتيجية الدفاعية الموقّعة منذ أسبوعين بين باريس وأثينا، واعتبرت أن الهدف منه هو عزلها. واعتبرت وزارة الخارجية التركية في بيان أن "انتهاج اليونان سياسة تسليح وعزل تركيا بدلا من التعاون أمر إشكالي ويسيء لها ولالاتحاد الأوروبي ويهدد الاستقرار والسلام الإقليميين". وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن "فرنسا واليونان وبعثا اتفاقية شراكة استراتيجية"، وأن "اليونان ستحصل على ثلاث فرقاطات جديدة من فرنسا ومقاتلات رافال". ولم يكن استدعاء تركيا في مالي أمرا طارئا، فقد مهدت لذلك الثقة مع دول الساحل والصحراء من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية، وكذلك المساعدات، وأنشطة المنظمات التركية الناعمة العاملة في المجال الديني والتعليمي. وعلى سبيل المثال، زادت التجارة بين مالي وتركيا بأكثر من عشرة أضعاف، من 5 ملايين دولار في 2003 إلى 57 مليون دولار في 2019. وسبق أن وقعت تركيا مع النيجر على اتفاق دفاعي في 2019 أثار مخاوف من تسلل أنقرة إلى المنطقة الحيوية تحت ستار الحرب على الإرهاب.

باماكو - وجدت تركيا في تذبذب المجلس العسكري الحاكم في مالي فرصة لدخول مربع التنافس على البلد الذي يعيش على وقع جدل بين روسيا وفرنسا، في خطوة تركية يعتقد مراقبون أن الهدف منها الرد على صفقة السفن التي عقدها باريس مع أثينا واعتبرتها أنقرة تهديدا لاستقرار شرق المتوسط. ويستفيد التدخل التركي المفترض تماما مثل الوجود الروسي في مالي من التوتر بين قيادة المجلس العسكري وفرنسا والخلافات بشأن "شرعية الانقلاب"، وكذلك المشاركة في الحرب على الإرهاب. وأكد رئيس الوزراء المالي شوغل كوكالا مايفغا أنهم منفتحون على التعاون مع أنقرة في مجال الصناعة الدفاعية، وأنهم في حاجة إلى دول صديقة مثل تركيا لمساعدتها في مكافحة الإرهاب. وكان المسؤولون الماليون قد برروا لجوئهم إلى روسيا وفرنسا والسماح بدخول مجموعة فاغنر بنفس السبب، أي مكافحة الإرهابية، فيما يعتبر المراقبون أن استدعاء روسيا ولاحقا تركيا هو رد فعل على موقف فرنسا التي لم تدعم الانقلاب وسعت للضغط عليه لإعادة السلطة إلى المدنيين. ولا شك أن التفكير في الصناعة الدفاعية التركية يعني بصفة خاصة مسيرات البيرقدار التي كان لها تأثير بالغ في حسم المعارك بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورني قره باغ، وكذلك في ليبيا، حيث أوقفت تقدم قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر نحو طرابلس وأعادته إلى الشرق. ويقول المراقبون إن دخول تركيا على خط التنافس في مالي سيستفز فرنسا أكثر التي لم تقبل إلى الآن بفكرة وجود روسي مفترض هناك، فكيف تقبل بدخول خصم تركي مستفز لا يخفي عداوه لباريس تحت عناوين تاريخية ودينية. وفي الوقت الذي لا يخفي فيه الفرنسيون تحركهم في شرق المتوسط وسوريا وليبيا والقوزاق لمنع تركيا من التمدد وفرض أجنداتها، التفتت أنقرة الرسالة التي حملها اتفاق "الشراكة



شوغل كوكالا مايفغا منفتحون على التعاون مع أنقرة في مجال الصناعة الدفاعية

## فتوى بتعطيل قرار حكومي لا تخفف من معاناة الوافدين في الكويت

السبت، لضبط الخارجين على القانون والمخالفين لقوانين الإقامة والعمل. وتثير صمات أجهزة الأمن ضد الوافدين انطلاقا من البلاد واقعة تحت ضغط أمني بالنظر إلى انتشار الدوريات ونقاط التفقيش التي تطالب المواطنين بإبراز هوياتهم. وذلك فضلا عن أن الوافدين لا يتمتعون بأي حقوق في الخدمات العامة كالصحة والتعليم، ويمكن طردهم في أي وقت، وتسود من حولهم نظرة اجتماعية تعتبرهم السبب من تفشي وباء كورونا، وسط دعوات من بعض الشخصيات الاجتماعية إلى طردهم بصورة جماعية. ويقول بعض الوافدين إن محيطهم الاجتماعي يعاملهم ككائنات أقل من البشر.

معاملة قاسية من جانب أرباب أعمالهم. واستندت "إدارة الفتوى والتشريع" في قرارها بنقض قرار المدير العام للهئية العامة للقوى العاملة إلى سببين رئيسيين: الأول أن السلطة المختصة بإصدار اللوائح الخاصة بقواعد وإجراءات منح إذن العمل هي مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة. والثاني أنه لا وجود قانونيا للقرار على اعتبار أنه ألغي بالتبعية بموجب قرار صدر مطلع العام 2021. وعلى الرغم من إبطال القرار إلا أن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية قالت إنها مستمرة بحملاتها الأمنية والمرورية على جميع المناطق في محافظات الكويت

المقيمين، الذين تم وضعهم في السجون ولم يُسمح لهم بترتيب أوضاعهم، رغم أن بعضهم أمضى عدة سنوات من العمل في البلاد. وتشهد الكويت بين الحين والآخر حملات مطاردة ضد الوافدين الذين يتعرّضون في معظم الأوقات إلى

**الذين أسقطت إقاماتهم واضطروا إلى مغادرة البلاد أو الذين سقطت إقاماتهم وهم في الخارج، لن يسمح لهم بالعودة**

سيتم تقديم تعويضات للذين تضرروا من قرار ثبت أنه باطل. وتقول مصادر محلية إن الذين أسقطت إقاماتهم واضطروا إلى مغادرة البلاد أو الذين سقطت إقاماتهم وهم خارج البلاد، لن يُسمح لهم بالعودة ولا بالمطالبة بتعويضات. أما الذين أسقطت إقاماتهم وظلوا موجودين فقد يسمح لهم بتجديد إقاماتهم متى ما جاءت تعليمات بفتح الباب لذلك. وكانت وزارة الداخلية الكويتية شنت حملة أمنية في عدد من مناطق البلاد لضبط الوافدين وذلك بناء على توجيهات الفريق فيصل نواف الأحمد الجابر الصباح وكيل وزارة الداخلية. وأسفرت الحملة عن تسفير العشرات من

وما دونها، غير سليم من الناحية القانونية". وأدى إبطال أذن العمل لما صار يسمى "فئة الستين"، إلى اضطراب للعديد من قطاعات الأعمال، فضلا عن المتضررين أنفسهم. وكان مدير الإدارة العامة لشؤون الإقامة بوزارة الداخلية الكويتية العميد حمد رشيد الطويلة قرر رفع رسوم الإقامات، كما أصدر توجيهات بتسهيل إجراءات من انتهت إقامته ويرغب في إلغائها نهائيا، ومن لديه جواز انتهت صلاحيته وتم تمديده لمنحه الإقامة، ويبلغ عددهم نحو 68 ألف وافد، غالبيتهم من الجنسيين المصرية والهندية. ويدور جدل جديد حول ما إذا كان

الكويت - حالت فتوى قانونية أصدرتها "إدارة الفتوى والتشريع" في الكويت دون تطبيق القرار الذي أصدره المدير العام للهئية العامة للقوى العاملة، والقاضي بحظر أذن العمل للوافدين فوق الـ 60 عاما. لكن هذا القرار صدر بعد فوات الأوان، حيث ألغى قرار حظر العمل لهؤلاء الوافدين إقاماتهم ورفع الألاف منهم إلى مغادرة البلاد. وقال رئيس إدارة الفتوى والتشريع الكويتية المستشار صلاح المسعد إن "الخطأ الحكومي في القرار هو إصداره استنادا إلى قرار ملغي، ما يعني أن قرار حظر إذن العمل للوافدين فوق الـ 60 من حملة الشهادات الثانوية